مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

دمج منظور الإعاقة لذوي الاحتياجات الخاصة في أطار استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة

سيف ضياء دعير – عماد صلاح الشيخ داود

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

دمج منظور الإعاقة لذوي الاحتياجات الخاصة في أطار استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة

سيف ضياء دعير* - عماد صلاح الشيخ داود**

توطئة:

لا مناص من القول أن قضية تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات في المجتمع ومراعاة حقوقهم واحدة من أهم القضايا التي تواجه المجتمعات الحديثة، إذ أن تحقيق حقوق هذه الفئة الهامة وتمكينها يشكل تحدياً مجتمعياً وقضية إنسانية تستدعي الاهتمام والتدخل من قبل العلماء والباحثين وصناع القرار، لخلق بيئة شاملة ومتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة والاعاقات، تسمح لهم بالمشاركة الكاملة والمتساوية في جميع جوانب الحياة ومن هذا المنطلق تسعى الأمم المتحدة بوصفها مناصراً رائداً في تعزيز حقوق ورفاهية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة لتفعيل ذلك، إذ تتمحور إستراتيجية الأمم المتحدة لدمج منظور الإعاقة حول اعتماد نهج مبني على حقوق الإنسان يركز على تأكيد كرامة الإنسان الأصلية والحقوق المتساوية، ودمج الفئة أعلاه في جميع جوانب الحياة، إذ يهدف هذا النهج الحقوقي إلى خلق بيئة شاملة ومتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة، تمكنهم من المشاركة الكاملة والمتساوية في جميع أنشطة المجتمع، وضمان مشاركتهم في صنع القرارات واحترام احتياجاتهم وآراءهم الخاصة، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات في المجتمع وتقديم استراتيجيات وتدابير متطورة لتحقيق ذلك .

اولاً: استراتيجية الأمم المتحدة لدمج منظور الإعاقة:

تستند استراتيجية الأمم المتحدة لدمج منظور الإعاقة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، يعترف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف إلى اشراكهم في جميع مجالات السياسات العامة. وتمكّن الاستراتيجية موضوعة البحث منظومة الأمم المتحدة من التطبيق الناجز لمجموعة من الاتفاقات والإعلانات وجداول الأعمال .

* طالب في برنامج دكتوراه السياسات العامة بكلية العلوم السياسية جامعة النهرين.
** استاذ السياسات العامة والتنمية المستدامة بكلية العلوم السياسية جامعة النهرين.

وتتمثل العناصر الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة بما يلي:

1. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD): تعمل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كإطار دولي لحماية الحقوق، واعتباراً من سبتمبر/ايلول 2021، صدقت 184 دولة على الاتفاقية المذكورة، مما يشير إلى التزامها بتعزيز وحماية حقوق الأفراد من الفئة أعلاه.. ويظهر المرتسم الآتي أهم مبادئ الاتفاقية 1 . تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة للإعاقة

2. التنمية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs): يتناول الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة صراحة الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز إدماج الجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ وفقاً للتقديرات، يعاني حوالي 15٪ من سكان العالم، أو ما يقرب من مليار شخص، من شكل من أشكال الإعاقة 2، إذ تهدف استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الإعاقة، إلى ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة للإعاقة 3.

1. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities#1
2. البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/topic/disability
3. استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة https://www.un.org/ar/content/disabilitystrategy/

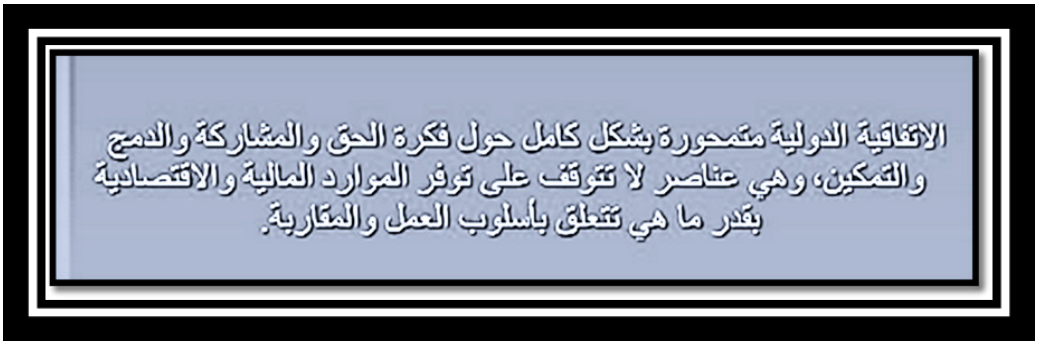

3. يحدد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 سبعة أهداف واضحة وأربع أولويات للعمل لمنع مخاطر الكوارث الجديدة والحد من مخاطر الكوارث الحالية كما يوضحها المرتسم التالي:

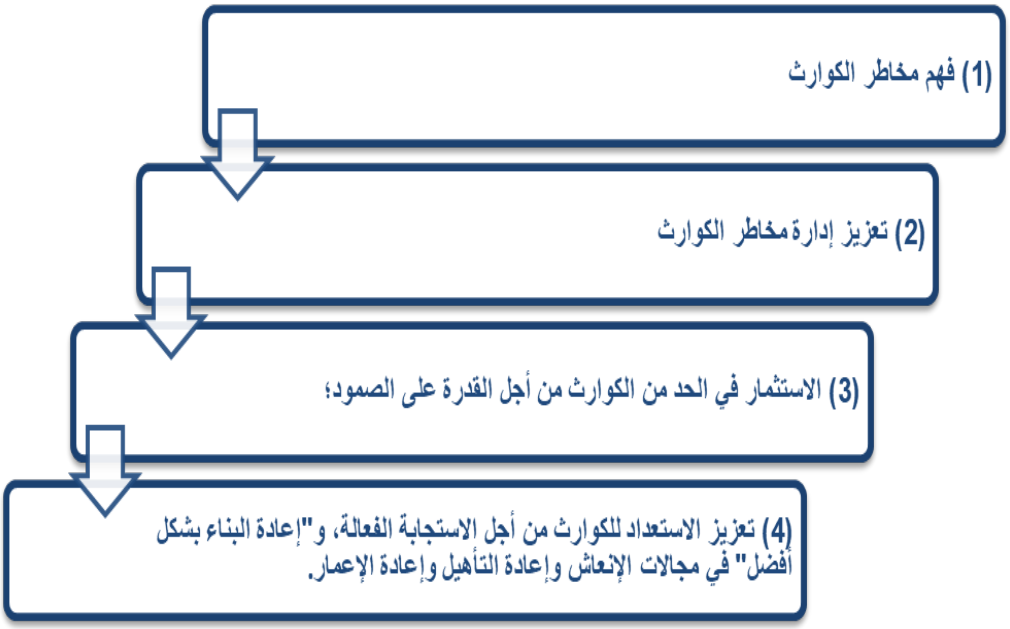

ويهدف البرنامج إلى تحقيق خفض كبير في مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل العيش والصحة وفي الأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والشركات والمجتمعات المحلية والبلدان على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، وتم اعتماد الإطار في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث في سينداي، اليابان، في 18 مارس/ آذار 2015.

4. جدول أعمال الإنسانية: إن «أجندة الإنسانية» عبارة عن خطة من خمس نقاط تحدد التغييرات اللازمة لتخفيف المعاناة وتقليل المخاطر وتقليل الضعف على نطاق عالمي. وفي هذه الخطة، توضع الإنسانية – سلامة الناس وكرامتهم وحقهم في الازدهار في قلب عملية صنع القرار العالمي من خلال العمل على خمس مسؤوليات أساسية كما في المرتسم

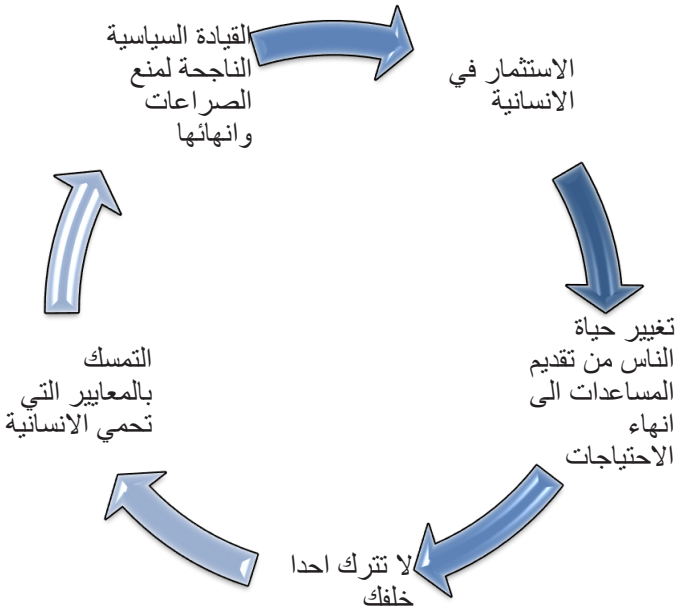

5. يضاف إلى كل ما تقدم أهمية مراعاة مصطلح (تعميم الإعاقة) الذي يتضمن دمج اعتبارات الإعاقة في جميع مراحل دورة السياسات من بداية صنعها مروراً بتنفيذها ورصدها وتقييمها. إذ تلعب إمكانية الوصول دوراً حاسماً في تمكين الأفراد ذوي الإعاقة، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى سياسات شاملة[4].

4. منظمة الصحة العالمية https://www.who.int/disabilities/en/

ثانياً: ثلاثة أساليب شاملة لتحقيق إدراج الإعاقة:

تعتمد استراتيجية الأمم المتحدة، على ثلاثة أساليب شاملة لتحقيق إدراج الإعاقة [5].

1- نهج المسار المزدوج

من خلال إدماج التدابير المراعية لظروف الإعاقة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج والقيام بمبادرات تتعلق بالإعاقة تحديداً لدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

2- تعددية الجوانب

حين تشكل عوامل مثل الجنس والعمر والمكان تجربة الفرد، وتؤثر هذه العوامل أيضاً على الأشخاص ذوي الإعاقة وتجاربهم في الحياة.

3- التنسيق

إذ من الضروري اتباع نهج متسق ومنسق من أجل تعجيل التقدم والبناء على عمل بعضهم البعض وتحقيق الاندماج.

5.https://www.un.org/ar/content/disabilitystrategy/

ثالثاً: التوعية والتثقيف لتعزيز فهم المجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة.

تعد التوعية والتثقيف أمراً حاسماً لتعزيز فهم المجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة، إذ يجب على المجتمع أن يتعلم ويفهم الاحتياجات والتحديات التي يواجهها هؤلاء الأفراد، وذلك عبر توفير المعلومات الصحيحة والتثقيف حول التنوع البشري وحقوق الإنسان ، لما فيها من ممارسات حميدة لتخفيف التمييز وتحقيق المساواة في فرص العمل والتعليم والمشاركة الاجتماعية، وفي هذا الإطار يتنوع نطاق الاحتياجات الخاصة بين الأفراد، وبالتالي فإن الفهم الدقيق لقدراتهم وتحدياتهم يساعد في تقديم الدعم الملائم، حين يواجه ذوي الاحتياجات الخاصة عدة تحديات تختلف باختلاف الاصابة، ما يتطلب المزيد من التمكين والمشاركة الكاملة في الحياة اليومية والمجتمعية، كما في المرتسم التالي :

التحديات	
	التحديات المعمارية والبنية التحتية والوصول إلى الخدمات: يعد الوصول إلى البنية التحتية والخدمات التي يحتاجون إليها في طليعة الاهتمامات ، اذ يجب أن تكون المباني والمرافق والمواصلات قابلة للوصول ومجهزة بما يلبي احتياجات جميع الأفراد، قد تشمل الترتيبات المعمارية والتصميم الشامل وتوفير المساعدات التقنية لتسهيل الوصول والاستخدام الذاتي.
	التمييز والتحيز المجتمعي : اذ يتعرضون للمعاملة غير العادلة والتمييز في مختلف جوانب الحياة ، لذا يجب أن نعمل على تغيير الذهنية المجتمعية للثقافة وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل، وتعزيز المشاركة الفعّالة لذوي الاحتياجات الخاصة في صنع القرار وتشكيل المجتمع.
	التحديات في التعليم والتوظيف: حين يواجهون صعوبات في الحصول على فرص تعليمية ملائمة ومتكاملة، اذ ان هناك حاجة إلى توفير تعديلات ودعم إضافي لتلبية احتياجاتهم التعليمية الفردية ، اما فيما يتعلق بالتوظيف، يواجهون تحديات في الحصول على فرص عمل ملائمة وتكوين مهارات وخبرات، اذ ان هناك حاجة إلى توفير بيئات عمل شاملة ومتاحة للجميع.

على إثر ذلك يمكن القول إن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يعد أمراً ضرورياً لبناء مجتمع شامل وعادل، عبر جهوداً مشتركة من المجتمع بأكمله، لأهمية الشريحة موضوعة البحث وقيمتها، ما يتطلب صيانة حقوقهم واحتياجاتهم التي يجب أن تحظى بالاهتمام والاحترام، لما في ذلك من

خطوة سليمة باتجاه بناء مجتمع يتسم بالتنوع والشمول والعدالة للجميع.

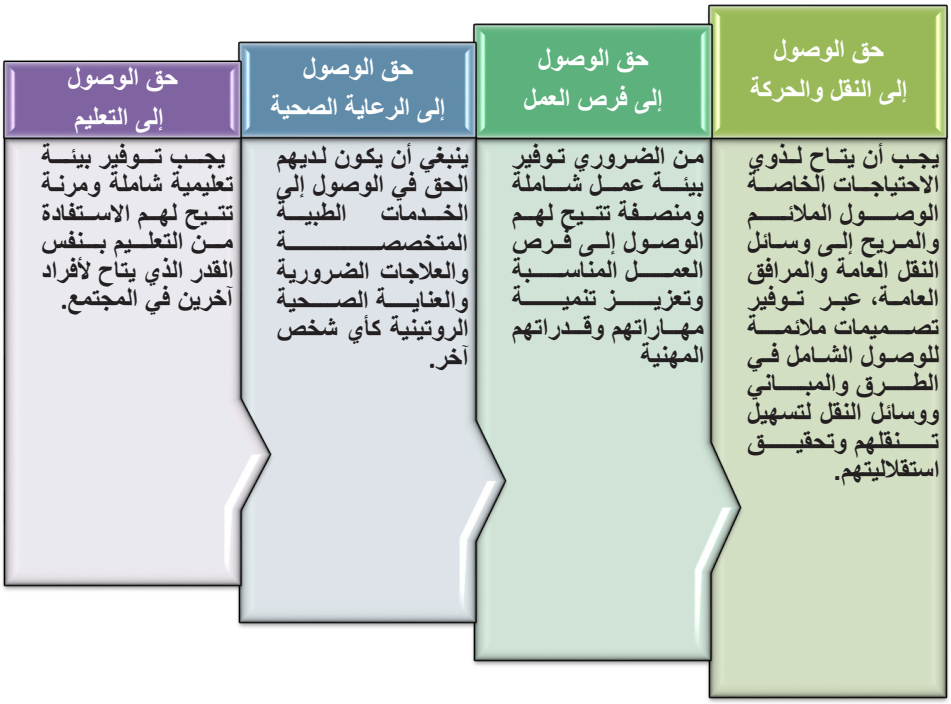

رابعاً: حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وضمانها لتحقيق المساواة:

بهدف تحقيق التمكين الكامل والمشاركة المجتمعية لذوي الاحتياجات الخاصة ينبغي أن يتمتعون بالعديد من الحقوق التي يجب احترامها وتوفيرها لهم، ومن أهمها ما يوضحه المرتسم الآتي:

خامساً: تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يعد أمراً ذا أهمية قصوى، وذلك للعديد من الأسباب، بما في ذلك:

1- **التمكين الفردي:** يساعد تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة على تعزيز القدرات الشخصية والاستقلالية، عبر توفير الدعم والموارد اللازمة وفي مقدمتها اهتمام كبار المديرين على إنجاز متضمنات الاستراتيجية على نحو غير منقوص، ووضع البرامج لتنفيذ البنود على اكمل وجه

[6]، فضلاً عن الاهتمام بإمكانية الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات وبرامج التنمية الحضرية والريفية، لما في ذلك من فرص لتطوير المهارات وتحقيق إمكانات ذوي الاحتياجات الخاصة الكاملة[7]، المؤدية إلى زيادة ثقتهم بأنفسهم وتحسين جودة حياتهم.

2– **المشاركة المجتمعية:** يعزز التمكين الاجتماعي قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة على التواصل والتفاعل مع الآخرين والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأعمال تمتعهم بحقوق الإنسان العالمية ومشاركتهم بالكامل وعلى قدم المساواة مع الآخرين، إذ يعد ذلك عنصراً مساعداً على العيش باستقلالية والمشاركة الكاملة في المجتمع والتنمية من جميع الجوانب.

3– **التنمية المستدامة:** يعد تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة جزءاً أساسياً في أهمية كفالة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من التنمية بجميع جوانبها وإشراكهم فيها، ضمن سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باتباع نهج **التصميم العام**، عن طريق إزالة الحواجز التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق ووسائل النقل والعمالة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات والمعلومات والأجهزة المساعدة.[8]

4– **التنوع والشمولية:** يعزز تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة قيمة التنوع والشمولية في المجتمع. ويعد دمجهم في جميع جوانب الحياة اليومية فرصة لتعزيز التفاهم والتسامح، ويتطلب ذلك تعاوناً شاملاً بين الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة لضمان مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في صنع القرار وتحقيق المساواة والعدالة للجميع.

6. https://www.un.org/ar/content/disabilitystrategy/assets/documentation/Easy_to_Read.pdf

7. الوثيقة الدولية: CRPD/CSP/2016/4

8. المصدر نفسه

سادساً: معوقات تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة والاعاقات.

على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المجال، إلا أنه ما زال هناك تحديات مهمة تحتاج إلى مواجهتها وتوجيهات لتحقيق تمكين أكبر وتحسين الوضع المستقبلي لهذه الفئة، من اهمها:

1. النظر إلى الإعاقة على انها صدقة في المجتمع، ولينظر إلى صاحبها على أنه أنسان.
2. عدم توقع الأسرة شيئاً يذكر من صاحب الاحتياجات الخاصة.
3. التمييز الثلاثي إزاء النساء من أصحاب الاحتياجات الخاصة على أساس: الجنس، والفقر، والإعاقة.
4. اختلال التطبيق الناجز للشرعة الدولية لحقوق الانسان في الكثير من دول العالم.
5. اختلال منظومة التشريعات وتراجع دورات السياسات العامة.
6. تردي استخدام التكنولوجيا لتطوير حلول فريدة ومبتكرة لمساعدة هذه الفئة.
7. عدم الاهتمام من قبل السلطات التي صادقت على الاتفاقية بتنفيذ بنودها، وفي اغلب الدول تهمل الرقابة البرلمانية في متابعة الخدمات المقدمة لأصحاب الاحتياجات الخاصة.

سابعاً: المبادرات والتجارب الناجحة في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

هناك العديد من المبادرات والتجارب التي تهدف إلى تحقيق التكامل الكامل والمشاركة الفعّالة لهذه الفئة في المجتمع. فيما يلي بعض الأمثلة على هذه المبادرات والتجارب:[9]

1. مبادرة الوصول الشامل: تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز تصميم البيئات والمرافق والخدمات بحيث يكون بإمكان جميع الأفراد الوصول إليها واستخدامها بكل سهولة، يشمل ذلك تحسين الوصول إلى المباني والمواصلات العامة والمرافق العامة والتكنولوجيا وتوفير خدمات الدعم اللازمة.
2. البرامج التعليمية المتكاملة: تهدف هذه البرامج إلى توفير فرص تعليمية شاملة ومتكاملة

9.https://tinyurl.com/yna7bea6

للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الدعم الأكاديمي والتقني والاجتماعي في المدارس العامة وتوفير الاحتياجات الخاصة بالتعليم الخاص في بيئة شاملة.

3. المشاريع التشغيلية المستدامة: تهدف هذه المشاريع إلى توفير فرص عمل مستدامة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز استقلاليتهم المالية، يمكن أن تشمل هذه المشاريع إنشاء وحدات إنتاج أو توفير فرص عمل في القطاعات المختلفة التي تتناسب مع قدرات ومهارات هذه الفئة.

4. المبادرات الثقافية والفنية: تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز التواصل والتفاعل الثقافي والفني، وتعزيز الثقة بالنفس والتعبير الذاتي لدى ذوي الاحتياجات الخاصة.

يمكن القول إن هذه المبادرات تمثل خطوات هامة نحو تحقيق المساواة والعدالة والتضامن في المجتمعات، وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين جميع أفراد المجتمع.

الخاتمة:

في نهاية المطاف واستناداً إلى ما سبق يتضح أمام المطلع بإن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يعني بناء مجتمع أكثر إنسانية وعدالة، يتمتع فيه الجميع بفرص متساوية للتنمية والمشاركة، ومن هذا المنطلق ينبغي العمل لتحقيق هذا الهدف من خلال أعمال واحترام حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في كل جانب من جوانب الحياة طبقاً لما نصت عليه استراتيجية الأمم المتحدة لدمج منظور الإعاقة و أهمية تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات عبر اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان، وتعميم اعتبارات الإعاقة، والتركيز على إمكانية الوصول والتعليم والعمالة والمشاركة، تحقيقاً لمساعي الأمم المتحدة الهادفة إلى خلق مجتمع أكثر شمولاً يسعى لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. ما يلزم هذه الورقة بالخروج بعدة مقترحات هي:

- التنفيذ الكامل والناجز لبنود استراتيجية الأمم المتحدة لدمج منظور الإعاقة.
- مراعاة منح أصحاب الاحتياجات الخاصة (كوتا) في المجالس التشريعية والمحلية.
- الاهتمام بتبني نهج لتنظيم المباني، والتخطيط العمراني على قدر المستطاع يتوافق وحاجة

اصحاب الاحتياجات الخاصة.

- الاهتمام برعاية المكفوفين في مجال التعليم، والعمل على تطوير البرامج والمناهج، حسب شروط تربية أصحاب الاحتياجات الخاصة، والسعي لرفد المؤسسات التعليمية الخاصة بالملاكات المدربة (جراء ما تعانيه من نقص شديد في هذا المضمار)، يزاد على ذلك مراعاة تجهيز المرافق التعليمية بكل ما هو متوافق والابنية المخصصة لتعليم أصحاب الهمم من ناحية، والحاجة إلى تعليم تقنيات طريقة برايل وتوفير الأجهزة الإلكترونية المتوافقة معها بأقل الكلف.

- توفير الرعاية والدعم لأصحاب الاحتياجات الخاصة من النازحين واللاجئين بما يضمن حمايتهم ويوفر لهم متطلبات الحياة حسب حاجتهم، والسعي الحثيث لمعالجة الهشاشة وبناء السلام.

- تحفيز المجتمع المدني وقوى المجتمع على بذل الجهود التطوعية لرعاية أصحاب الهمم وادماجهم في المجتمع.

- ضرورة الاهتمام برقمنة البيانات، والسعي لخدمة أصحاب الاحتياجات الخاصة من خلال آليات التحول الرقمي الناجعة والسريعة.